ازمة المقاصة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (1997–2019)

The clearance crisis and its impact on the GNP in Palestine between the years (1997-2019)

سهير ابراهيم عبد الكريم شوملي[1*]، محمد ربحي العتيلي[2]

[1] جامعة فلسطين التقنية خضوري (فلسطين)، s.shumali@ptuk.edu.ps

[2] جامعة فلسطين التقنية خضوري (فلسطين)، m.r.attili@students.ptuk.edu.ps

تاريخ الاستلام: 2021/02/22 تاريخ القبول: 2021/03/22 تاريخ النشر: 2021/07/31

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل إيرادات ضريبة المقاصة في فلسطين ما بين الاعوام (1997–2019)، وبيان تأثير ازمة المقاصه على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي STATA و SPSS من اجل اختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر لايرادات المقاصة على الناتج المحلي الاجمالي، وان الزيادة في وحدة واحدة في ايرادات المقاصة يؤدي الى ارتفاع بقيمة 4.319 في الناتج المحلي الاجمالي، وانه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في الناتج المحلي الاجمالي بين السنوات التي حصل فيها ازمة والسنوات التي لم يحصل فيها ازمة تعزى لازمة المقاصة، واوصت الدراسة باعادة صياغة التفاهمات الاقتصادية مع الكيان الغاصب واهمها بروتوكول باريس الاقتصادي، ومحاولة الانفكاك الاقتصادي عن هذا الكيان والدفع باستقلال الاقتصاد الفلسطيني، والتقليل من الاعتماد على ايرادات ضريبة المقاصة في تمويل الموازنة العامة بسبب سيطرة دولة الاحتلال الغاصب والتحكم الذي يتمتع فيها عليها واستخدامها كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية.

كلمات مفتاحية: مقاصة، ناتج محلي، ايرادات ضريبية، الموازنة العامة.

Abstract

This study aimed to analyze the revenue of clearance tax in Palestine between the years (1997-2019), and to demonstrate the impact of the clearance tax crisis on the gross domestic product (GNP) in Palestine. The study relied on the descriptive and analytical approach. And used the statistical analysis program STATA and SPSS 23, the study found that there is an effect of clearance revenues on GDP, and that an increase in one unit in clearing revenues leads to an increase of 4.319 unit in GDP, and that there are no statistically significant differences in GDP between the years that a crisis occurred and the years in which there was no crisis attributed to the clearance tax, and the study recommended reformulating economic understandings with Zionism

Occupation, the most important of which is the Paris Economic Protocol, and try to separate economically from Zionism Occupation and push for the independence of the Palestinian economy, and reducing reliance on clearance tax revenues in financing the general budget due to the control of the Israeli occupation using it as a means of pressure on the Palestinian Authority.
Keywords: *Clearance Tax, GDP, Income Tax, Public Budget.*

المقدمة:

ترافق تطور دور الدولة واتساع مجالات عملها، وظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية، إلى إعادة هندسة إدوار الدولة وأدواتها المستخدمة في الاقتصاد والمالية العامة (Khalidi, 2019)، ومنذ ذلك الحين ازداد الاهتمام بالمالية العامة والسياسيات المالية والاقتصادية للدولة ، وأثرت تلك السياسات في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق نمو اقتصادي من خلال الإنفاق، حيث يعدّ نمو الإنفاق الحكومي وقلة الموارد من أهم المشكلات التي تواجه الدول، ولعل الإنفاق الحكومي أحد الموضوعات التي تدرسها الموازنة العامة، مما استرعى انتباه المدارس الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام بالموازنة العامة وأثرها على الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها (Shikaki, 2019).

يقع على كاهل الحكومات مسؤوليات كبيرة أهمها توفير الموارد المالية التي تلبي احتياجات المجتمع من خلال الموازنة العامة، ويتم تمويل الموازنة العامة بعدة طرق وأساليب، ويأتي على رأسها الموارد الذاتية للدولة، وتعد الضرائب أهم الموارد الذاتية، وعنصراً رئيساً في تطوير المجتمعات، ولم تعد الضريبة فقط مصدراً للإيرادات بل تعدى دورها لتصبح أداة في توجيه الاقتصاد ووضع الخطط التنمويّة طويلة الأجل (مجيد & عطية، 2020).

وبسبب خصوصية الوضع الفلسطيني ظهر مصطلح جديد وهو ضريبية المقاصّة، وهو مصطلحٌ ظهر بعد اتفاق باريس الاقتصادي، الذي وقع في تاريخ 29 نيسان 1994 (Khalidi, 2019)، والذي أبقى على النظام الجمركي الموحّد بين الطرفين الفلسطيني والالاحتلال الغاصبي، و بدوره أدى إلى غياب الحدود الاقتصادية مما أحدث سيادة منقوصة من الجانب الفلسطيني على أهم موارده المالية وهي ضريبية المقاصة (عبود & صالح، 2008)، تشكل ضريبة المقاصة في فلسطين ما نسبته 54.63% من إيرادات الموازنة في العام 2018 (سلطة النقد، 2019)، مما أحدث أزمة مالية أثرت سلباً على النمو الاقتصادي، وفيما بعد أصبحت المقاصة أداة ضغط على الجانب الفلسطيني حيث إن الاحتلال الغاصب لا يريد فقط أن يتحكّم بالجباية بل يتعدى ذلك إلى التحكم في طرق صرف هذه الأموال (A Alazzeh, 2020).

بعد مرور 25 عام على توقيع اتفاق باريس الاقتصادي، يبدو أن الأمور تتجه نحو طريق غير واضح المعالم، حيث إن البنية التحتية الأساسيّة للاقتصاد الفلسطيني في تراجع مستمر وهذا يحد من قدرت الاقتصاد على مواجهة السياسات الالاحتلالية، وفي الآونة الأخيرة لم يشهد الاقتصاد الفلسطيني أي نمو يذكر مما انعكس سلبا على إيجاد حل للمشاكل التي تواجه الاقتصاد أهمها زيادة البطالة وارتفاع الأسعار وهذا أدى إلى عدم قدرة الحكومات الفلسطينية المتتالية على إيجاد حل جذري من أجل الانفكاك عن الاقتصاد الالاحتلالييي، وبناء اقتصاد وطني مستقل (Fannoun, 2019)، وعليه سيقوم الباحثان بدراسة ازمة المقاصة واثرها على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (1996-2019).

مشكلة الدراسة:

بسبب الظروف الاستثنائية الخاصة التي يوجهها الاقتصاد الفلسطيني والمتعلقة باتفاقية باريس الاقتصادية المنبثقة عن اتفاقية أوسلو التي تحتوي على قيود بشأن التجارة وايرادات ضريبة المقاصة بين دولة فلسطين والاحتلال الالاحتلالي، هذا وقد انعكس سلبا على الاقتصاد الفلسطيني حيث تحتل المقاصة خصوصية فهي جزء كبير من الإيرادات العامة في فلسطين والتي يجبيها الاحتلال الالغاصبي وذلك حسب اتفاقيه باريس ويدفعها الاحتلال للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد خصم عمولتها حسب الاتفاق والتي تبلغ 3%، ولكن في الفترة الأخيرة قررت دولة الاحتلال الغاصب ان تحتجز أموال بمقدار ما تدفعه السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء والمعتقلين في السجون وهذا سبب أزمة اقتصادية كبيرة في القطاعين الخاص والعام وتسبب بازمة مالية خانقة وهذا ما دفع الباحثان الى البحث في ازمة المقاصة وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي بين 1997-2019.

وصياغة السؤال الرئيس التالي **ما هو اثر ازمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي ما بين الفتره (1997-2019)**، ويتفرع عنه عدة اسألة فرعية كما يلي:

1. ما هي السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة في فلسطين؟
2. كيف يمكن للحكومة الفلسطينية تفادي آثار أزمات المقاصة المتكررة؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة لإلقاء الضوء على أزمة المقاصة المتكررة ومعرفة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق الأزمة المالية التي تعصف بحكومة دولة فلسطين نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة، يلقي الباحثان الضوء

على درجة مساهمة إيرادات ضريبة المقاصة في اجمالي إيرادات دولة فلسطين.

ان اهم الأسباب لدراسة ازمة المقاصة هو تكرار الازمة التي عصفت على القطاع الخاص والعام وأصبحت حديث الساعة في الشارع الفلسطيني بسبب الظروف المالية الصعبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في تتبع دور أزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين وتغطي الفترة الزمنية (1997 -2019)

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق ما يلي:

1. دراسة وتحليل إيرادات ضريبة المقاصة في فلسطين ما بين الاعوام (1997-2019).
2. إعطاء صوره على تأثير ازمة المقاصه على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين.
3. مساعدة متخذي القرار واقتراح توصيات تخفف من ازمة المقاصة المتكررة.

فرضيات الدراسة:

يستعرض الباحثان فرضية الدراسة الرئيسية وهي:

H01: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لايرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019).

H02: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للناتج المحلي الاجمالي في السنوات ما بين (1997-2019) ، تعزى لازمة ضريبة المقاصة.

الاطار النظري والدراسات السابقة

الاقصاد واهميته

ان علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بتقديم حلول باستهلاك الثروة وتوزيعها وبوصف عملية الإنتاج وهو الذي يقودنا لاتخاذ قرار باستخدام الموارد المحدودة لدينا لتلبية الحاجات والرغبات (عباس، 2020)، والاقتصاد الكلي هو منظومة تربط بين عدد لا حصر له من السياسات والموارد والتقنيات التي تحدث من خلالها التنمية الاقتصادية (Haji & Akrawee, 2020) وتمكن الإدارة الصحيحة للاقتصاد الكلي في الدولة الحد من الفقر وتحقيق التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (البنك الدولي، 2020).

يعد الجانب الاقتصادي مهما للأوضاع الداخلية والخارجية للدولة حيث أصبحت المعلومات الاقتصادية أكثر أهمية من المعلومات العسكرية ولذلك اصبح المجال الاقتصادي له تأثير كبير وخطير على الامن القومي للدول(Lang et al., 2020)، وأيضا مهم لتوفير الاحتياجات الأساسية للدولة حيث تحاول دول العالم باستمرار زيادة قدراتها المالية والاقتصادية، وتعمل على توفير كافة السبل من اجل تحقيق النمو الاقتصادي(Smol, 2019).

الاقتصاد في فلسطين

الاقتصاد الفلسطيني يطلق على الاقتصاد في الأقاليم التابعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبسبب تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال الغاصب فقد عاني الاقتصاد الفلسطيني من مشاكل كثيره أدت الى ضعف في الأنشطة العامة للأوضاع الاقتصادية وزيادة في مستويات البطالة، وادى الى عجز في الموازنة العامة وبالتالي زيادة الدين العام، وبيئة طاردة للاستثمارات المحلية والأجنبية، مما دفع الحكومات الفلسطينية الى زيادة الاعتماد على المنح والمساعدات لمعالجة العجر في الموازنة العامة ؛وكما ان المشكلة الكبرى الى يعاني الاقتصاد هي عدم وجود عملة محلية فلسطينية مما أدى الى عدم التمكن من تطبيق سياسات اقتصادية (تجارية ومالية ونقدية) تتلاءم مع خصوصية الاقتصاد الفلسطيني (عكاشة، 2018).

في الأعوام الأخيرة شهد الاقتصاد الفلسطيني عدة تحديات وكان من أبرزها(Dana, 2020):

1. تراجع كبير في المنح والمساعدات المقدمة من الدول المناحة، تفاقمت هذه الازمة بشكل كبير بعد وقف المساعدات الامريكية المقدمة للحكومة الفلسطينية ووقف دعم برامج المقدمة المؤسسات الدولية للشعب الفلسطيني (الأونروا والوكالة الأمريكية للتنمية).
2. ازمة إيرادات المقاصة في بداية عام 2019 بسب الخلاف السياسي بين الحكومة الفلسطينية ودولة الاحتلال الغاصب، حيث تقوم دولة الاحتلال الغاصب بجباية هذه الإيرادات نيابة عن الحكومة الفلسطينية ثم تقوم بتحويلها الى خزينة الحكومية الفلسطينية ،مما أدى الى وجود عجز جزئي لدى الحكومة الفلسطينية مما دفعها عن التخلف عن دفع بعض المستحقات للعاملين في القطاع العام، وقف بعض التحويلات للقطاع الخاص مما أدى لتراكم الديون لصالح القطاع الخاص على الحكومة.

3. زيادة تعنت دولة الاحلال الغاصب والاستهتار بالقوانين الدولية وزيادة التوسع الاستيطاني وسيطرته على المزيد من الأراضي في الضفة الغربية والاغوار وعدم السماح للفلسطينيين باستغلال الثروات الطبيعية في مناطق (ج).
4. استمرار حالة الانقسام الفلسطيني بين شقي الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. الحصار المستمر لقطاع غزة والاغلاق التعسفي للمعابر التجارية للقطاع.

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بعدة خصائص ولعوامل عديده اختلفت مكونات تلك الخصائص وقد كرس الاحتلال مكونات الاقتصاد الفلسطيني بصورة متشابكة ليكون تابعا لاقتصاد دولة الاحتلال(Oberschall, 2019).

والباحثان في الاقتصاد الفلسطيني يلاحظ ان هناك تذبذب واضح في مستويات (نسب) النمو الاقتصادي عبر السنين فقد تراوح خلال فترة الدراسة ما بين (12.49%-/21.93%)، وان الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2019 حققت فيه فلسطين نمو يقدر 1.2% في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة في عام 2018، أي ان الاقتصاد الفلسطيني حقق نمو اقتصادي بالرغم من الظروف الصعبة التي مر فيها خلال عام 2019 من احتجاز أموال المقاصة على مدار 6 أشهر، مما أحدث ازمة خانقة لدى الحكومة الفلسطينية، ولكن على الرغم من النمو في الناتج المحلي الإجمالي حصل تراجع ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 1.3% عن عام 2018، وذلك بسب زيادة الطبيعة في النمو السكاني في فلسطين(سلطة النقد، 2020).

إيرادات المقاصة في الموازنة العامة في فلسطين

يمكن تعريف ضريبة المقاصة (الفاتورة الموحدة) على انها "ضريبة القيمة المضافة التي تحصلها السلطات الضريبية من القطاع الخاص الفلسطيني نتيجة قيامه بالشراء من دولة الاحتلال أو المستوردة من الخارج عبر منافذها الحدودية، حيث تدفع لدى جانب دولة الاحتلال والذي يقوم بدوره بتحويلها إلى وزارة المالية في نهاية كل شهر عبر آلية المقاصة المتفق عليها وهي حق للشعب الفلسطيني "(مقداد & الكحلوت، 2016).

مكونات إيرادات المقاصة

تنقسم الايرادات المتحصلة من ضريبة المقاصة الى البنود التالية (عزريل، 2017):

1. الجمارك وضرائب على البضائع المستوردة من قبل الفلسطينيين من الخارج عبر الموانئ والمعابر التي تسيطر عليها دولة الاحتلال.

2. ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في دولة الاحتلال والمستوطنات:حسب البروتوكول فإن جانب الاحتلال سوف يرسل الى السلطة الوطنية الفلسطينية ما يساوي 75% من قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطينيين من قطاع غزة واريحا الذين يعملون في الداخل المحتل، وكما سوف تقوم بتحويل كامل قيمة ضريبة الدخل على العاملين الفلسطيني الذين يعملون في المستوطنات.
3. الضرائب غير المباشرة على المشتريات من دولة الاحتلال:ولقد نص البند 36 من اتفاق باريس الاقتصادي على قيام دائرة ضرائب دولة الاحتلال على تحصل ضريبة المضافة، واي ضريبة غير مباشرة، بعدها تقوم بتحوليها الى السلطة الفلسطينية بعد اجتزاء ما نسبته 3 % من قيمة الإيرادات المحصلة.

أهمية إيرادات المقاصة

تنبع أهمية فاتورة المقاصة، بسب التداخل الكبير بين الاقتصادي الفلسطيني واقتصاد دولة الاحتلال وحرية التنقل البضائع بين الطرفين، وهنا يأتي دور فاتورة المقاصة في المساعدة في حصر عمليات التبادل التجاري بين الجانبين ويمكن تلخيص اهمية هذا النوع من الايرادات بالنقاط التالية (النجار، 2017):

فاتورة المقاصة تعد أكبر إيراد للسلطة الوطنية الفلسطينية، فهي تشكل ثلثين إيرادات الحكومة الفلسطينية، حيث تعتمد عليها الحكومة الفلسطينية بشكل كبير في التمويل النفقات العامة الجارية.

تعتبر فاتورة المقاصة أداة لتحديد استحقاقات السلطة الوطنية لفلسطينية لدى جانب دولة الإحتلال.

الاسترشاد بالمعلومات صادرة عن دائرة المقاصة المركزية من قبل الوزارات والدوائر الحكومية وذلك من اجل:

1. وضع الإحصائيات اللازمة لتحديد حجم التبادل التجاري بين الجانب الفلسطيني والاحتلال الغاصب، وبناء صورة عن حجم هذا التبادل وأثره على الاقتصاد الفلسطيني.
2. المساعدة في بناء الخطط والاهداف المستقبلية على ضوء هذه المعلومات.

الدراسات السابقة":

1. دراسة (مدللة، 2018) بعنوان "محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليها"

هدفت هذه الدراسة على التعرف على هيكل الايرادات العامة الفلسطينية، ودراسة التطور هذه الايرادات،

كما هدفت ايضا هذه الدراسة على تعرف على اهم المحددات الداخلية والخارجية الى ادت الى عرقلة تطور الايرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكما تم الاعتماد على المصادر الرسمية للبيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة من مجموعة من النتائج وكان من اهمها، ان هناك تسرب مالي يقدر 313 مليون دولار عام 2014 ذلك بسب طبيعة العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الغاصب، كما توصلت أيضا ان أحد الاسباب الرئيسية لضعف الايرادات الفلسطينية كان عدم السيطرة على المعابر بسب حدوث تهرب جمركي بشكل كبير. ولقد اوصت الدراسة الى ضرورة الحد من التبعية الاقتصادية دول الاحتلال الغاصب.

2. دراسة (العتابي، 2018) بعنوان "أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة (دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية)".

تحدث هذا البحث عن اهمية الايرادات الضريبية في ظل العجز الذي تمر فيه ميزانية العراق، وأثر ذلك على التنمية، وتحدث عن اهمية الضرائب في تمويل الخزينة، وانعكاس هذا على تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتحدث عن دور عملية التهرب الجمركي، والاثر المدمر المحتمل على زيادة العجز في الموازنة، وتحدث عن نمو الايرادات الجمركية واهميتها في تمويل خزينة العراق، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي في هذا البحث وكانت عينية البحث في هيئة الجمارك العامة والشركات المتهربة من الضرائب.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من توصيات ومن اهمها، انه يجب زيادة السيطرة ورقابة على المعابر الحدودية، وتوصلت ايضا انه يجب اعادة دراسة القوانين وتشكلها بطريقة تزيد من فاعلية طرق جمع الايرادات الجمركية، وكما اوصت انه يجب تفعيل جهاز رقابي حتى يتم الحد من التهرب الضريبي.

3. دراسة (عزريل, 2017) بعنوان "تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الايرادات الضريبية في فلسطين"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين من خلال دراسة بحثية أجريت على أساس جمع المعلومات من أصحاب المعرفة بالموضوع في الهيئات

والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

واستخدم الباحثان المنهج الوصفي للتحليل للإجابة على أسئلة الدراسة واستخلاص النتائج، وخلصت الدراسة إلى أن موازنة السلطة الفلسطينية هي موازنة البنود والأرقام فقط، وليست موازنة تعتمد على البرامج والأداء، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصى الباحثان بعدة توصيات منها العمل على زيادة الإيرادات الضريبية الفلسطينية من خلال التركيز على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل بالإضافة إلى موظفي السلطة موظفي القطاع الخاص والعاملين في القطاع الخاص في جميع المناطق الفلسطينية، من خلال رفع الوعي وزيادة الكفاءة، وإدارة الضرائب، وتفعيل القضاء.

4. دراسة (الأونكتاد، 2014) بعنوان "تسريب الايرادات المالية الفلسطينية الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي".

هدفت هذه الدراسة الى تقدير نسب التسرب المالي حاصل لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما هدفت ايضا الى المساعدة في وضع اليات للحد من التسرب المالي الحاصل بسب بروتوكول باريس الاقتصادي، وكما هدفت ايضا الى توضيح وطبيعة الضرائب غير المباشره وعلاقتها ببروتوكول باريس الاقتصادي، تم استخدام البيانات الاولية الصادرة عن وبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن ثم تحليل هذه البيانات.

وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج كان من اهمها، ان هناك ضرورة لتغير جوهري في اليات الاستيراد والنظم التجارية والعلاقات الاقتصادية المتعلقة جميعها ببروتوكول باريس الاقتصادي لممارسة الجانب الفلسطيني حقة في إدارة ايراداته والسيطرة السياديه على النواحي الاقتصادية والماليه والضريبية، وكما اوصت الدراسة الى ضرورة تبادل المعلومات بين الاحتلال الغاصب والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الية واضحة فيما يخص فواتير المقاصة.

5. دراسة (أبو مدللة و زعيتر، 2013) بعنوان " دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000–2010"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية ومراحلها المختلفة، وتحليل إيراداتها ونفقاتها العامة، وتبيان دور إيراداتها العامة في تمويل موازنتها العامة بشكل عام، والتعرف على مدى قدرة الإيرادات المحلية في تغطية النفقات الجارية لها بشكل خاص، وركزت كذلك على تحليل الإيرادات المحلية في الفترة

2000 – 2010 بالاعتماد على استخدام أسلوب التحليل الوصفي المقارن بدراسة الواقع ووصفه من خلال تحليل الموازنات العامة والتقارير المالية الفعلية الصادرة عن الجهات الرسمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتفاقية باريس الاقتصادية هي المأزق الحقيقي للوضع المالي الفلسطيني، وأن النفقات الجارية بلغت 77% بالمتوسط، أكثر من 60% منها متعلقة بالرواتب والأجور، وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن دولة الاحلال الغاصب تتحكم في أكثر من 64% من الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية، وأن 53% من متوسط إجمالي الإيرادات العامة هي إيرادات محلية وتساهم في تمويل 65% من متوسط النفقات الجارية، وأظهرت الدراسة أن 75% من متوسط المنح والمساعدات الخارجية خصص لدعم الموازنة الجارية، و25% فقط لتمويل النفقات التطويرية، كما خلصت الدراسة إلى عدم تمكن السلطة من الاستغناء التام عن المساعدات الخارجية لدعم الموازنة الجارية في موازنة العام الجاري 2013 كما وعدت في مشروع موازنة العام 2011 وذلك لعدم اتخاذ الإجراءات التقشفية الكافية لخفض نفقاتها الجارية وزيادة إيراداتها المحلية.

وقد أوصى الباحثان بضرورة سعي السلطة لتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية، والانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء لضمان توزيع الإيرادات المالية المتاحة للسلطة الفلسطينية توزيعاً أمثلاً بما يتوافق مع الأهداف الأساسية للحكومة، وترشيد النفقات الجارية وعلى وجه الخصوص فاتورة الرواتب والأجور ومعالجة التهرب الجمركي والتسرب المالي من خزينة السلطة إلى خزينة جانب دولة الاحتلال الغاصب فيما يتعلق بإيرادات المقاصة، وتعديل قوانين الضريبة الموروثة من الاحتلال الغاصب.

منهج الدراسة

سيعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات الاقتصادية من الابحاث والدراسات السابقة والاعتماد عليها في صياغة الاطار النظري للبحث، اما فيما يخص الجانب التحليلي للبحث فقد اختار الباحثان المنهج الكمي لتحليل البيانات السنوية للمتغيرات، وتم استخدام برنامج التحليل الاحصائي STATA و برنامج SPSS من اجل اختبار الفرضيات.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام عدة أساليب إحصائية مناسبة لتحليل بيانات الدراسة، باستخدام برنامج (Stata) الإحصائي، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).

2. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient).
3. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)
4. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)
5. تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Analysis).

التحليل الاحصائي

بيانات الدراسة

يظهر الجدول رقم (1) البيانات متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (1): بيانات ايرادات المقاصة والناتج المحلي الاجمالي ما بين الاعوام (1997–2019)

السنة	ايرادات المقاصة	الناتج المحلي الاجمالي	السنة	ايرادات المقاصة	الناتج المحلي الاجمالي
1997	**475.94**	6287.8	2009	**1090**	10477.1
1998	**543.95**	7189.132	2010	**1234.2**	11082.4
1999	**579.71**	7784.423	2011	**1487.44**	12146.4
2000	**587**	7118.374	2012	**1574.44**	12886.9
2001	**0**	6455.607	2013	**1690.48**	13492.4
2002	**72**	5649.354	2014	**2054.3**	13471.1
2003	**472**	6441.16	2015	**2046.87**	13972.4
2004	**713**	7853.4	2016	**2332.4**	15211
2005	**894**	8740.1	2017	**2482.98**	15426.9
2006	**344**	8653	2018	**2255.27**	15616.2
2007	**1318**	8980.8	2019	**2219.17**	15803.59
2008	**1137**	**9648**			

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

يظهر الجدول رقم (1) السابق التغيرات الحاصلة على ايرادات المقاصة عبر سنوات الدراسة من عام (1997–2019)، ويتبين ان هناك انخفاض ملحوظ في ايرادات المقاصة في السنوات (2001 و 2002) وهي فترة بداية الانتفاضة الفلسطينية الثانية كما ان هناك انخفاض في ايرادات المقاصة في سنة 2006 وهي السنة التي فازت فيها حماس في الانتخابات التشريعية وما رافق ذلك من انقسام داخلي، ويوضح الشكل رقم (1) هذه التذبذبات في ايراد المقاصة بشكل افضل.

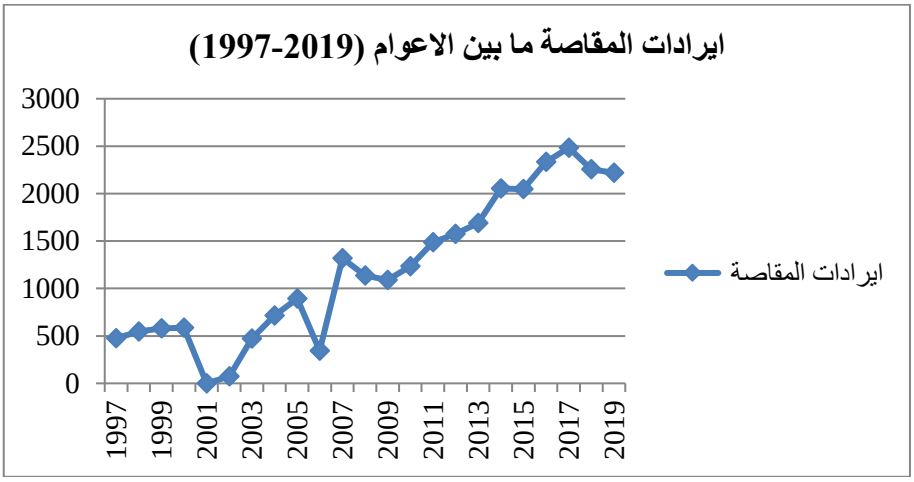

شكل (1): ايرادات المقاصة في فلسطين ما بين الاعوام (1997-2019)

كما يتبين من الجدول رقم (1) السابق ان هناك انخفاض في نفس الفترات على الناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح بالشكل رقم (2) التالي:

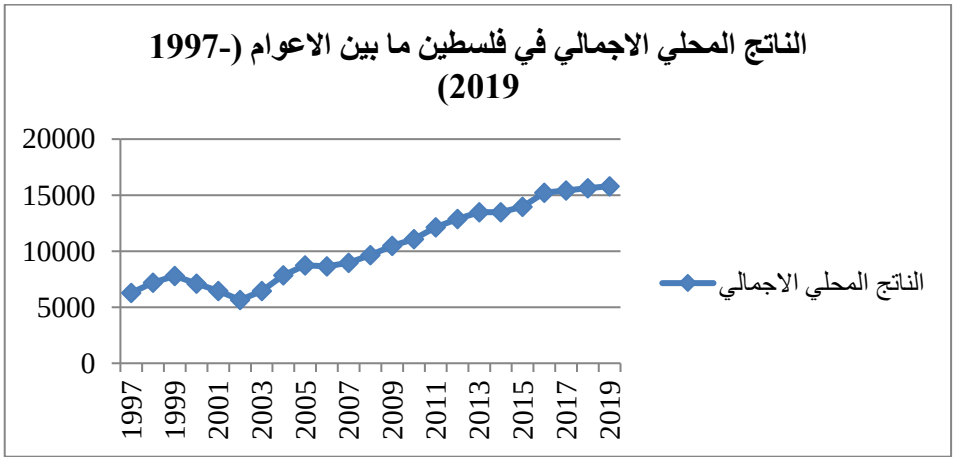

شكل (2): الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين ما بين الاعوام (1997-2019)

الاحصاء الوصفي للبيانات

الجدول رقم (2): اقل واكبر قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة

المتغير	اقل قيمة	اكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ايرادات المقاصة	0	2483	1200.18	769.987
الناتج المحلي الاجمالي	5649	15804	10451.63	3435.947

المصدر: تحليل الباحثان

يتبين من الجدول رقم (2) السابق ان المتوسط الحسابي لايرادات المقاصة بلغ (1200.18) وان اكبر قيمة كانت في العام 2017 وبلغت (2483) مليون دولار امريكي واقل قيمة كانت في العام 2001 حيث لم تسجل هناك اي ايرادات مقاصة في تلك السنة، اما الناتج المحلي الاجمالي فبلغ متوسطة (10451.63) واكبر قيمة له كانت في العام 2019 حيث بلغت (15804) مليون دولار واقل قيمة كانت في العام 2002 حيث بلغت (5649) مليون دولار.

جدول رقم (3): السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة والسنوات التي لم يحصل فيها ازمة

(السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة)	ايرادات المقاصة	(السنوات التي لم تحصل فيها ازمة مقاصة)	ايرادات المقاصة
1997	475.94	1998	543.95
2000	587	1999	579.71
2001	0	2003	472
2002	72	2004	713
2006	344	2005	894
2007	1,318.00	2009	1,090.00
2011	1,487.44	2010	1,234.20
2012	1,574.44	2016	2,332.40
2013	1,690.48	2017	2,482.98
2015	2,046.87	2018	2,255.27
2019	2,219.17		

المصدر: بيانات سلطة النقد ووزارة المالية

التحليل الاحصائي

معامل ارتباط بيرسون Person correlation matrix

جدول رقم (4): معامل ارتباط بيرسون Person correlation matrix

	ايرادات المقاصة	الناتج المحلي الاجمالي
ايرادات المقاصة	1	
الناتج المحلي الاجمالي	0.968	1

المصدر: تحليل الباحثان

يتبين من الجدول رقم (4) ان معامل ارتباط بيرسون ما بين ايرادات المقاصة والناتج المحلي الاجمالي يبلغ 0.968 ومن خلال الجدول السابق تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط حيث ان المتغيرات المستقلة مرتبطة بالمتغير التابع بشكل مناسب لاغراض التحليل.

اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

ومن جهة أخرى قام الباحثان باجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما اذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 23.61%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

جدول رقم (5): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|
Hat	0.3664	0.0245	3.25	**0.003**
Hatsq	0.7125	0.1638	0.69	**0.678**
Cons	0.1328	0.0365	0.33	**0.844**

المصدر: تحليل الباحثان

قام الباحثان باجراء اختبار Pregibon للتأكد من ان النموذج تم وصفه بشكل جيّد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيّد، ولا يوجد عناصر هامة تمثّل العامل التابع تم حذفها، حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (5) اعلاه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

اختبار الفرضيات

قام الباحثان في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التاكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي فكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

الفرضية الرئيسية الاولى

جدول رقم (6): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الاولى

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
**0.000	4.319	0.968	0.934	17.660	311.89	**ايرادات المقاصة← الناتج المحلي الاجمالي**

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H01: لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لايرادات المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019).

يتبين من اختبار االانحدار الخطي البسيط ان قيمة t =17.660 معنوية عند مستوى دلالة 0.000≤0.05، وان قيمة Adjusted R^2 = 93.4% اي ان بيانات ايرادات المقاصة تفسر ما نسبته 93.4% من بيانات الناتج المحلي الاجمالي، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد اثر ذو دلاله احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لأزمة المقاصة على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، وتكون معادلة خط الانحدار كما يلي:

$$GDP= 5267.69 +4.319\ Clearance$$

اي انه كلما زادت ايرادات المقاصة بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 4.319 وحدة، اي ان العلاقة طردية.

الفرضية الرئيسية الثانية

جدول رقم (7): اختبار Independent T-test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المجال	السنوات التي حصل فيها ازمة		السنوات التي لم يحصل فيها ازمة		قيمة t	مستوى الدلالة *
	وسط حسابي	الانحراف معياري	وسط حسابي	انحراف معياري		
الناتج المحلي الاجمالي	10351.21	3435.074	10582.18	3618.282	0.156	0.877

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

H02: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للناتج المحلي الاجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، تعزى لازمة ضريبة المقاصة.

يتبين من اختبار الفرضية الرئيسية الثانية ان مستوى الدلالة $0.877 \leq 0.05$، وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) للناتج المحلي الاجمالي في السنوات ما بين (1997-2019)، تعزى لازمة ضريبة المقاصة، ويعود ذلك حسب رأي الباحثان الى ان السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة تم انهاء الازمة فيها قبل نهاية العام المالي وبالتالي عند اخذ البيانات بشكل سنوي لن تظهر هناك ازمة رقميا، ولكن لو توفرت البيانات الشهرية لظهر هناك فروق بين السنوات التي حصل فيها ازمة والسنوات التي لم يحصل فيها ازمة.

النتائج

1. كان متوسط ايرادات المقاصة ما بين الاعوام (1997-2019) 1200.18 مليون دولار مسجلا اعلى قيمة في العام 2017 وأقل قيمة في العام 2001.
2. كان متوسط الناتج المحلي الاجمالي ما بين الاعوام (1997-2019) 10451.63 مليون دولار امريكي مسجلا اعلى قيمة في العام 2019 واقل قيمة في العام 2002.
3. تفاوت نسبة ايرادات المقاصة الى الايراد العام في فترة الدراسة فقد تراوحت ما بين 0.00% في العام 2001 و 58.67% في العام 2019 بمعدل 41.99% من الايرادات العامة، ويتضح ايضا انخفاض هذه النسبة في السنوات التي حصل فيها ازمة مقاصة وايضا السنوات التي حصل فيها ازمات سياسية مثل انتفاضة الاقصى والانقسام الداخلي الفلسطيني.
4. يوجد أثر لايرادات المقاصة على الناتج المحلي الاجمالي، وان الزيادة في وحدة واحدة في ايرادات المقاصة يؤدي الى ارتفاع بقيمة 4.319 في الناتج المحلي الاجمالي.
5. لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية في الناتج المحلي الاجمالي بين السنوات التي حصل فيها ازمة والسنوات التي لم يحصل فيها ازمة تعزى لازمة المقاصة. .

التوصيات

1. اعادة صياغة التفاهمات الاقتصادية مع الاحتلال الغاصب واهمها بروتوكول باريس الاقتصادي.
2. محاولة الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال الغاصب والدفع باستقلال الاقتصاد الفلسطيني.
3. تقليل الاعتماد على ايرادات ضريبة المقاصة في تمويل الموازنة العامة بسبب سيطرة الاحتلال الالغاصبي والتحكم الذي يتمتع فيها عليها واستخدامها كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية.

المراجع

مقداد، محمد ابراهيم.، & الكحلوت، خالد عمر. (2016). واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية. ***مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية***، 17(1).

النجار، جميل حسن. (2017). تفعيل السياسة الضريبية كمقدمة لتحقيق الاستدامة المالية للخزينة العامة في فلسطين. *Middle East Review of Public Administration (MERPA)*، *3*(1)، 1262 .

مدللة، سمير مصطفى. (2018). محددات الإيرادات العامة الفلسطينية وتحليلها. ***مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال***(07)، 08-52.

العتابي، صادق. (2018). اثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة. العراق: ***مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية*** المجلد (8) العدد (3).

الأونكتاد. (2014). تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي. نيويورك وجنيف: الامم المتحدة .

أبومدللة، سمير وزعيتر، أحمد. (2013)، دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2000-2010، ***مجلة جامعة فلسطين التقنية للابحاث***، 1(1)، 46-65.

البنك الدولي، (2020). https://www.albankaldawli.org/، تاريخ الدخول 2020/12/20.

سلطة النقد. (2019). المؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني

عبود، سمير مصطفى.، & صالح، عبدالواحد عثمان. (2008). اثر اتفاق باريس علي الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1967-2007م. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

عباس، محسن خضير. (2020). تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*، *12*(36)، 163-184 .

عزريل، بلال. (2017). تأثير بروتوكول باريس الاقتصادي على الإيرادات الضريبية في فلسطين. (ماجستير)، جامعة القدس، فلسطين.

عكاشة، احمد خالد. (2018). الاقتصاد الفلسطيني بين الوحدة ومحاولات التفكيك: قراءة في الدراسات السابقة. ***مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات الادارية والاقتصادية***، 6(2)، 55-71.

مجيد، نماء علي، & عطية، احمد صبيح. (2020). التخصيص الامثل للانفاق العام... معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي، العراق حالة دراسية للمدة 2004–2018. *Al Kut Journal of Economic and Administrative Sciences*، *12*(3)، 73-91.

A Alazzeh, D. A. (2020). Three essays on Self-Government Accounting Practices under Settler Colonialism: A Case study from Palestine. University of Essex .

Dana, T. (2020). Localising the Economy as a Resistance Response: A Contribution to the "Resistance Economy" Debate in the Occupied Palestinian Territories. *Journal of Peacebuilding & Development*, 1542316620925274

Fannoun, Z. M. I. (2019). Exports, imports and economic growth Evidence from Palestine. Master ,(Hebron University), Palestine.

Haji, A. M., & Akrawee, Z. M.(2020), The economic effects of some macroeconomic variables on unemployment in Iraq for the period (2003-2017): a standard study .*Academic Journal of Nawroz University*, *9*(3), 380-396 .

Khalidi, R. (2019). The structural transformation of the Palestinian economy after Oslo. From the river to the sea: Palestine and Israel in the shadow of "peace, 95-123 .

Lang, B., Botha, E., Robertson, J., Kemper, J. A., Dolan, R., & Kietzmann, J. (2020). How to grow the sharing economy? Create Prosumers! *Australasian Marketing Journal (AMJ)*.

Oberschall, A. (2019). Contours of an Israeli-Palestinian peace settlement. *Corvinus Journal of Sociology and Social Policy*, *10*(2), 95-102 .

Shikaki, I. (2019). The Political Economy of Growth and Distribution in Palestine: History, Measurement, and Applications. The New School .

Smol, M. (2019). The importance of sustainable phosphorus management in the circular economy) CE) model: the Polish case study. *Journal of Material Cycles and Waste Management*, *21*(2), 227-238 .